سياسة المصرفية المفتوحة

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

يبذل البنك المركزي السعودي جهودًا حثيثة لدعم نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. وتماشيًا مع هذه الجهود، يسر البنك المركزي السعودي أن يعلن عن تطوير مبادرته المتعلقة بمشروع المصرفية المفتوحة وخدماتها بالتعاون مع القطاع المالي. تتماشى هذه المبادرة مع أهم الأهداف الإستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرنامج تطوير القطاع المالي، ومن ذلك تنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص من خلال فتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية. ويدعم البنك المركزي السعودي الابتكار في القطاع المالي في المملكة، مما يمكّن الجهات في السوق من تطوير نماذج جديدة. يتضمن الجدول الزمني أدناه بعضًا من الأمثلة المتعلقة بالمبادرات الإستراتيجية التي دُعمت من البنك المركزي السعودي مؤخرًا:

مبادرات البنك المركزي السعودي الإستراتيجية والأنشطة التفصيلية ذات العلاقة:

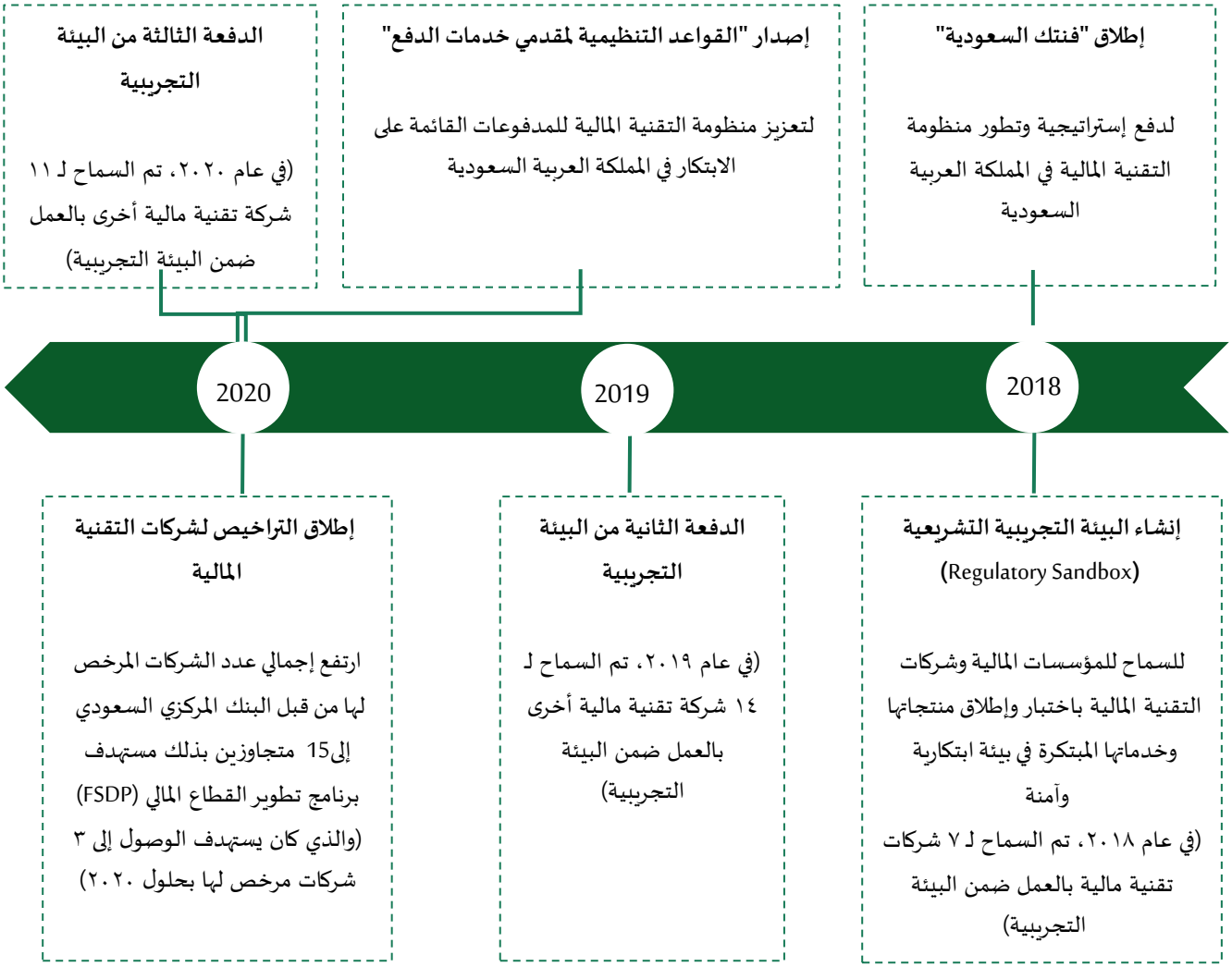

يهدف البنك المركزي السعودي من خلال هذه المبادرات إلى رعاية التقنيات المالية الناشئة والاستفادة منها في ابتكار خدمات مالية جديدة، بالإضافة إلى بناء الإطار التنظيمي اللازم لتفعيل هذه المبادرات.

تعد المصرفية المفتوحة ابتكارًا تقنيًا يمكّن العملاء من مشاركة بياناتهم بأمان مع طرف ثالث، مما يؤدي إلى فتح المجال أمام ابتكار وتقديم خدمات مالية جديدة. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من شركات التقنية المالية التي قدمت نماذج أعمال جديدة من خلال وصولها لبيانات العملاء. لذا يرى البنك المركزي السعودي أن للمصرفية المفتوحة دور مهم في زيادة تطوير القطاع المالي في المملكة.

تمثل المصرفية المفتوحة فرصة للأطراف المعنية للاستفادة من البيانات المرتبطة بالمعاملات المالية، وذلك للتوصل إلى طرق جديدة لإدارة الأموال. ومن ناحية أخرى، يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية، بدءًا بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءًا بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية. وتتم مشاركة البيانات بشكل آمن، ويتاح للعملاء اختيار إعطاء الموافقة للسماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات من خلال موافقة واضحة وصريحة.

تعزز المصرفية المفتوحة الثقة في كل من العملاء والمشاركين في السوق من البنوك وشركات التقنية المالية والجهات المالية الأخرى وأصحاب المصلحة. حيث تؤدي جميع هذه الأطراف دورًا محوريًا في هذه الرحلة نحو الابتكار والشمول المالي.

فوائد المصرفية المفتوحة

تتمتع المملكة العربية السعودية بقطاع مصرفي مستقر ومرن وموثوق. يُعزى ذلك إلى الدور التنظيمي والإشرافي للبنك المركزي السعودي على النظام المصرفي ونظم المدفوعات لتعزيز مرونته وقدرته على الوفاء بالالتزامات المالية وتعزيز جودة خدماته. يرى البنك المركزي السعودي أن بإمكان المصرفية المفتوحة أن تدعم تطور القطاع المالي السعودي نظرًا للمجموعة الواسعة من الفوائد المرتبطة بها.

تؤدي المصرفية المفتوحة إلى **الابتكار المباشر** من خلال تعزيز فرص تطوير منتجات وخدمات جديدة - إما «ذاتيًا» أو بالتعاون مع طرف ثالث - لزيادة القيمة المقدمة من الجهات المالية وخلق مصادر إيرادات إضافية. على سبيل المثال، قد تقوم البنوك وشركات التقنية المالية بتطوير تطبيقات مبتكرة تحلل بيانات المعاملات المالية - بموافقة العميل - وتقدم منتجات مخصصة تتعلق بأنماط وسلوك الاستهلاك لإفادة العملاء بعاداتهم المالية.

من المتوقع أن تؤدي المصرفية المفتوحة إلى زيادة **التنافسية**، وتقليل العوائق أمام دخول المشاركين الجدد إلى السوق، وتزويدهم بفهم أفضل لاحتياجات العملاء، بالإضافة إلى مساعدتهم على تصميم وتقديم خيارات مخصصة للعملاء بأسعار أكثر تنافسية.

ستعمل المصرفية المفتوحة أيضًا على زيادة **الشمول المالي** في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة لفئات محددة من العملاء. ويمكن أن تعمل منتجات وخدمات المصرفية المفتوحة على توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان لجزء أكبر من الأفراد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تساهم خدمات المصرفية المفتوحة في تحسين الوضع المالي ونشر الوعي المالي. ويشمل ذلك مساعدة العملاء ذوي الدخل المنخفض على تقليل النفقات غير الضرورية، وتحسين سلوكيات الادخار، وتشجيع العملاء بشكل عام على إدارة أموالهم بصورة أفضل.

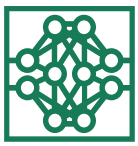

تؤدي المصرفية المفتوحة إلى زيادة **كفاءة** النظام المصرفي، حيث يمكن للعملاء مشاركة بياناتهم المصرفية على الفور مع طرف ثالث، مما يعزز اعتماد الطرق الفعالة في إدارة معلوماتهم المالية وتنفيذ المعاملات. إضافة إلى ذلك، قد تقلل التقنيات الجديدة من تكلفة الابتكار وبالتالي تسهّل الشراكة مع أطراف أخرى من مزودي الخدمات.

يخطط البنك المركزي السعودي وبدعم من المشاركين في القطاع المالي للعمل على إطلاق المصرفية المفتوحة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وتحقيقًا لهذا الهدف، قام البنك المركزي السعودي بدراسة التجارب الدولية في تطبيق المصرفية المفتوحة وجمع آراء المشاركين في القطاع المالي المحلي حولها. وفي الوقت الحالي، يجري البنك المركزي السعودي تقييمًا

للتأثير المحتمل للمصرفية المفتوحة على القطاع المالي السعودي ويعمل على تحديد النهج الأنسب لتطبيقها في المملكة العربية السعودية.

تتألف رحلة تبني المصرفية المفتوحة من ثلاث مراحل منفصلة (مرحلة التصميم، التنفيذ، الإطلاق) كما يلي:

- **مرحلة التصميم**

سيتم تكريس جهود البنك المركزي السعودي خلال الفترة القادمة لتصميم منظومة المصرفية المفتوحة (التقنيات والعمليات) ووضع أطر الحكومة التي تنظم عمل المشاركين في السوق.

- **مرحلة التنفيذ**

عند الانتهاء من مرحلة «تصميم منظومة المصرفية المفتوحة»، ستشمل مرحلة التنفيذ وضع أطر العمل المحددة والبنى التحتية للتقنية وأنشطة الإطلاق ومنها اختبار المنتجات والخدمات مع المشاركين في القطاع المالي، وتعزيز وعي العملاء.

- **مرحلة الإطلاق**

ستبدأ مرحلة الإطلاق لمنظومة المصرفية المفتوحة في المملكة بإعتماد نهج تدريجي لدعم وتعزيز وعي العملاء وضمان التحسين المستمر في تطوير البنية التحتية

رحلة تبني المصرفية المفتوحة في المملكة:

التصميم	التنفيذ من القطاع	الإطلاق
النصف الأول من ٢٠٢١	*النصف الثاني من* ٢٠٢١	*النصف الأول من* ٢٠٢٢

خلال هذه الرحلة، سيعمل البنك المركزي السعودي مع المشاركين في القطاع المالي الباحثين عن فرص التعاون لبناء منظومة المصرفية المفتوحة. وسيؤدي هذا النهج إلى الوصول إلى إطار العمل الأمثل لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في المنظومة.

للمزيد من المعلومات عن سير العمل المتعلق بالمصرفية المفتوحة في المملكة، يرجى زيارة موقعنا www.sama.gov.sa